

البيت ان صاحب اليد باع منه نصفاً ثانياً منها  
 بالف درهم واقام رب الدار البيت انه باع منه نصفاً  
 معلوماً من الدار بالني درهم فان القاض يقض ببيتة  
 البايع ببيع النصف معلوم بالني درهم ويقض ايضاً  
 ببيع النصف من النصف الباقي بخمسة درهم وان  
 اقام البايع البيت انه باع منه عشرة اغير مقوم بالف درهم  
 واقام المشتري البيت انه اشترى منها نصفاً مقوماً بما  
 درهم فان القاض يقض له بعشرة النصف الذي لم يبيع له  
 بخمسة درهم ببيتة البايع عليه واما النصف المقوم  
 يقض للمشتري بثمانية اعشاً وهذا النصف بثمانين درهماً  
 والعقد الثالث بين هذا النصف بخمسة درهم ببيتة البايع  
 لان بيتة البايع فيه قامت على فضل الثمن بعد دفعه رجل  
 اقام رجل البيت انه باع من الذي يبيع بالف درهم



وان كان لا احد من اثنين حامين والآخر فرض من شهوده  
 فاقبض الحامين اولى وان كانت الدار في ايديهما فاقض  
 احدهما واطلق الاخر يقض منهما بالدار والبعيد منهما على  
 في يديه وادعى رجل منها كاشراً اخر في اليد المشتري  
 وقال صاحب اليد على اطلاق الحاميب بجهنم مائة درهم  
 وسكنها اليه ثم اودعها ان صدقة المدعي فيما ادعى  
 من البيع والادعاء او علم القاضي ذلك الاصلح منهما  
 وان كذب في البيع والادعاء ولم يعلم القاضي ذلك فهو  
 المدعي وان اقام البنية على ادعى من البيع والادعاء لادعى  
 ببيتة فان قضى لصالح المدعي فاحضر الحاميب فاقام النبي عليه  
 على الشرا كالمشتريه وان حضر الحاميب فاقام للمدعي  
 البيت ولم يقض القاضي المدعي فاقام الذي حضر البيت على  
 قال صاحب اليد يقبل منه وادعى رجل اقام طلبة البيت

ما ادعى  
 صاحب اليد  
 لا يقبل ببيتة  
 الدار ببيع  
 البيت